delegate alert

9 نوفمبر 2023

تنبيه المندوبين: الركائز الأربع لمعاهدة بلاستيكية ناجحة

أولا. مواجهة المنبع! يجب علينا التأكد من أن المعاهدة الجديدة ليست معاهدة لإدارة النفايات البلاستيكية بل معاهدة لمنع النفايات البلاستيكية. إن اتفاقية بازل موجودة بالفعل للتركيز على الإدارة النهائية للنفايات البلاستيكية وتجارتها. ويتعين علينا أن نتجنب تكرار ولاية بازل وكفاءتها. وبدلا من ذلك، يجب أن تعترف المعاهدة الجديدة بأننا لن نتمكن أبدا من إعادة التدوير ببساطة للخروج من أزمة البلاستيك. ويجب أن يتمثل دورها في النظر بشكل فريد إلى المنبع لتقليل ومنع إنتاج البلاستيك من المصدر عن طريق التخلص التدريجي من إنتاج المنتجات البلاستيكية السامة التي تستخدم لمرة واحدة.

ثانيا. الشفافية! من حق الجمهور معرفة ما يوجد في المنتجات البلاستيكية. حتى الآن، لا يزال المستهلكون لا يعرفون ماهية المضافات الكيميائية التي يتم العثور عليها بشكل روتيني في المواد البلاستيكية التي يستخدمونها يوميًا وتأثيرها على أطفالهم وأنفسهم والبيئة بشكل عام. ومع ذلك، فإن العديد من المواد المضافة الموجودة في المنتجات البلاستيكية تسبب السرطان، أو اضطراب الغدد الصماء، أو الأضرار التناسلية. يحق للجمهور أيضًا معرفة المواد البلاستيكية التي من المحتمل أن تطلق منتجات بلاستيكية دقيقة أو منتجات تحلل ضارة في البيئة. وإلى أن يكون لدى الجمهور المعرفة الكاملة بتأثيرات المواد البلاستيكية، لا يمكننا البدء في الانتقال إلى الخطوة التالية - التخلص التدريجي من المنتجات البلاستيكية السامة والمهدرة والملوثة.

ثالثا. القضاء على الأسوأ أولا! عندما يصبح الدليل على السمية والضرر الناجم عن المنتجات البلاستيكية والمواد المضافة إليها مفهومًا، يجب على اللجنة

العلمية المستقلة التابعة للمعاهدة الجديدة إنشاء تسلسل هرمي للضرر يحدد الأولويات لجدول زمني للتخلص التدريجي من المنتجات البلاستيكية مع ثلاثة أهداف رئيسية: القضاء على المواد الكيميائية الأكثر سمية المواد المضافة، وإنهاء إنتاج البوليمرات الضارة، وحظر الاستخدامات غير المناسبة والمسرفّة للمواد البلاستيكية. ويجب أن تضع الأطراف معايير وضع الجدول الزمني للتخلص التدريجي، ويجب أن يكون الالتزام بالجدول الزمني ملزماً لجميع الأطراف.

رابعا. ضمان حق التصويت عندما يكون الإجماع غير ممكن! ولا ينبغي للنظام الداخلي للمعاهدة الجديدة أن يسمح لأي دولة بمفردها أو مجموعة صغيرة من البلدان بعرقلة التقدم العالمي لحماية مستقبل أطفالنا. إذا تم قبول عملية اتخاذ القرار هذه بتوافق الآراء فقط، فستكون المعاهدة عديمة القيمة كوسيلة للتغيير، حيث سيكون من السهل جدًا على الأطراف أن تستخدم حق النقض ضد التقدم بدلاً من البحث عن حلول وسط يمكن أن تقبلها الأغلبية الساحقة. وكما هو الحال في العديد من المعاهدات الحالية مثل اتفاقية بازل، ينبغي أن يسمح النظام الداخلي بالتصويت عندما لا يمكن التوصل إلى توافق في الآراء، مع اعتماد القرارات بأغلبية الثلثين بشأن المسائل الموضوعية والأغلبية البسيطة بشأن المسائل الإجرائية.

نهاية

Basel Action Network | 80 Yesler Way, Suite 300, Seattle, WA 98104

Unsubscribe kmostafa@sci.cu.edu.eg

Update Profile | Constant Contact Data Notice

Sent by jpuckett@ban.org powered by

Constant Contact

Try email marketing for free today!